اقتصاد

فوق الطاولة

«نصيب» السوري.. و«جابر» البريطاني!

علي محمود هاشم

ردا للتحية بأحسن منها، وبطريقة غير متوقعة تختزن العديد من الرسائل، أعلنت الحكومة افتتاحاً سريعاً لمعبر نصيب الحدودي مع الأردن.

«ردا للتحية».. فلربما لأن الأمر يتعلق بزيارة الوفد التجاري الأردني ومشاركته في فعاليات معرض دمشق الدولي مطلع الشهر الماضي، و«مناشدته» الحكومتين السورية والأردنية إعادة فتح المعبر.. الكلام العروبي الذي قاله الأعضاء البارزون في الوفد، نائب رئيس اتحاد غرف التجارة الأردنية ورئيس غرفة صناعة عمان، وبخاصة لجهة «التكامل الإقليمي» في بلاد الشام، يعني الكثير في الميزان الأخلاقي لدولة تعرضت لكل هذا الحقد الممنهج، كما هي حال سورية.

في الشكل، الذي عادة ما تحرص عليه الحكومة السورية في إعلاناتها السياسية، يمكن استقراء رسائل عدة تسهل قراءتها من خلف ذهاب وزارة النقل المباشر للإعلان عن خبر افتتاح المعبر عبر وكالة الأنباء الوطنية «سانا»، فيما لا تزال مصادر «الشقيق» الأردني منهمكة في صياغة «مباحثات ولجان فنية وإجراءات لوجستية».

لائحة الإجراءات الطويلة التي أعلن الأردني ضرورة تنفيذها في سياق الاستعداد اللوجستي لافتتاح المعبر تثير التساؤل بالفعل قياسا بواقع الجانب الآخر من حدودنا.. فعلى سبيل المثال، معبر نصيب الذي تعرض مع محيطه وقنواته البرية لتدمير ممنهج بعدما أُفلتت المملكة قبضتها عن لجام القطعان التكفيرية قبل سنوات، فقد تمت إعادة إعماره ومعه الطرق الدولية المؤدية إليه خلال أزمنة قياسية تلت تحريره من هؤلاء!، والحال كذلك، فلماذا إذاً لا يزال «شقيقه جابر» الذي حافظ التكفيريون على عدم إصابته ومحيطه بأي أذى، يحتاج إلى كل تلك المتطلبات والأزمنة المتناقضة مع المصالح الأردنية الداهمة، وفق رواية الجيران المعلنة؟!.

عند هذه النقطة، قد يصلح تقليب نوايا الشقيقة الحقيقية حيال افتتاح معبر «جابر» المقابل لـ«نصيبنا» كنافذة سياسية كاشفة للبيئة الأردنية «المترددة» في خروجها من «المانطو» البريطاني المنخرط في الحرب على سورية، إذ إنه وفقا لقاموس سورية الخاص بجغرافيتها السياسية، يقع معبر «نصيب» إلى الشرق قليلا من الأحياء الجنوبية لمدينة درعا التي حررها الجيش من تنظيم القاعدة مؤخرا، إلا أن مفاتيح معبر «جابر» المقابل، فتقع –اليوم– في لندن أو واشنطن، أو لربما في إدلب التي لا يزال تطهيرها من مستوطنات «الثوار» الأجانب ممنوعا قبل تسليم الغرب أحد مفاتيح الأبواب الخلفية للنظام السياسي في سورية، وذلك بحسب آخر نوبة من تخرصات «المجموعة المصغرة حول سورية» وما رافقها من تهديد علني بالخنق الاقتصادي للسوريين، القائم وزيادة!.

ثمة عشرات التساؤلات الأخرى حول قدرة المملكة على برهنة وقوع معبر جابر فوق أراضيها بالفعل، وأنه حقا منفذها الاقتصادي الشعبي المشترك مع سورية، الفذلكات البريطانية المارقة على الألسنة الأردنية ذات العلاقة بـ«إعمار سورية والعراق من المفرق»، تجر خلفه تساؤلاً عن الحاجة إلى الموانئ والأسواق السورية بمعنى الشراكة، طالما أن للأردن موانئ أخرى قادرة على إعمار كلا شقيقيه سورية والعراق؟! على حين تتطلع الفذلكات الأميركية لإعادة تدوير معبر «جابر» كهمزة وصل تستبدل معبر «التنف / الوليد» السوري العراقي بـ«طريبيل / الكرامة» الأردني العراقي تحت مزاعم لطالما سوّق خزعبلاتها تاج جيراننا.

فنيّا، ورغم الحاجة لمختصين اقتصاديين لتفنيد قدرتها في حفظ تنافسية الجغرافيا والموانئ السورية، يجدر النظر إلى رسوم الترانزيت الجديدة عبر البرّ السوري كإجراء اقتصادي احترازي عادل تؤكد ردود الفعل اللبنانية إلى هامشية منعكساته على تدفق التجارة بين البلدان الثلاثة.

إلا أن هذه الرسوم تتمظهر في البعد السياسي كردٍّ مبهر على المشاريع المعلنة والمستبطنة التي لطالما تلقينا عناوينها عبر الشمال الأردني، ودرء النوايا المخفية في محيط مدينة «المفرق» المتلهفة للعب دور الميناء الجاف لشقيقه «حيفا» الصهيوني!..

هذه المحاولات المملة في سياق تهميش الموانئ السورية، درّة الموانئ الشرقية للمتوسط، لم يكن ليجدر بالجار الأردني أن يواظب على تكرارها المهين للعقل السوري.

في العاشر من الشهر الجاري، سيكون أمام المملكة الجارة البرهنة على أن معبر «جابر» يقع على أراضيها بالفعل، لا في إدلب، أو التنف، أو لندن، أو واشنطن أو غيرها.

أكاديميون: لا بوادر حقيقية لانخفاض أسعار العقارات وهناك هدوء في السوق

الوطن

أكد الدكتور شفيق عربش (أستاذ جامعي) لـ«الوطن» أن ما يجري الحديث عنه اليوم حول انخفاض في أسعار العقارات هو عبارة عن فقاعة هوائية، إذ لا يوجد أي شيء على أرض الواقع، مستبعداً أن يحصل انخفاض في أسعار العقارات والإيجارات، وذلك لعدم وجود تحسن في سعر الصرف، كما لا يوجد انخفاض في أسعار مواد البناء أو في أسعار الأراضي، مشيراً إلى أنه حتى الآن فإن أسعار العقارات لم تجار مستوى تغير سعر صرف الليرة.

وبين عربش (وهو المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء) بأنه لا بوادر حقيقية لانخفاض أسعار العقارات والإيجارات، بل قد يكون هناك ارتفاع جديد في أسعار العقارات والإيجارات، والآن هناك سكون في أسعارها، حيث يوجد عرض لكن لا يوجد طلب كبير كما كان في السابق.

وأوضح عربش أن قطاع العقارات غير منظم، ويلعب به السماسرة كما يرغبون، مبيناً أن قطاع العقارات في سورية غير مضبوط، وليس له آليات.

من جهته بين الدكتور كنعان (أستاذ جامعي) أنه يجب الفصل بين العقارات والإيجارات، فالعقارات مرتبطة بالعرض الموجود حالياً وتاريخياً، والتي يقوم الأفراد والتجار بالمضاربة بها، فقد عرف عن سورية تاريخياً عدم وجود سوق أوراق مالية وانخفاض في عدد المصارف لذلك يتوجه التجار نحو المضاربة في العقارات بهدف الحفاظ على قيمة الأموال الفائضة التي يمتلكونها من جهة، وتحقيق الأرباح من جهة أخرى، مبيناً أن التضخم كان كبيراً في الفترات السابقة وحتى يحمي التاجر أمواله من التآكل كان يدخر في العقارات، وإن تقييم العقار في سورية مرتفع بشكل عام، أي إن أسعار العقارات لا تتناسب مع مستوى الدخل ومستوى الناتج المحلي في سورية.

وأوضح كنعان أنه لوحظ في الفترة الأخيرة هبوط أو تباطؤ في نمو أسعار العقارات، بسبب التباطؤ في النمو بشكل عام، حيث يعاني الاقتصاد السوري من فترة ركود، مشدداً على أنه سوف نشهد استقراراً في أسعار العقارات، مع تحرير المزيد من المناطق.

وأكد كنعان أنه يوجد حالياً مرونة من قبل الحكومة في موضوع الاستيراد والتصدير وهذا الأمر يجذب باتجاه التجارة، والآن الحكومة والتجار والاقتصاد في حالة حيرة لإعداد برنامج إعادة الإعمار، مشدداً على أن الحكومة بصدد إصدار قانون للبيوع العقارية وفرض ضرائب على هذه العقارات.

وشدد كنعان أنه لا بوادر لانخفاض الأسعار إلا في حال الحصول على مساعدات خارجية كبيرة جداً، مبينا أن الحديث عن انخفاض أسعار العقارات هو عبارة عن تهرب حكومي من الواقع القائم لأن انخفاض الأسعار يعني معرفة التكلفة الحقيقية للعقار ومقدار ما سوف يضيفه التاجر على هذه التكلفة الحقيقية، وإن استطاعت الحكومة أن تضغط على كبار التجار والمستوردين وتضبط فاتورة الاستيراد وتحديد السعر عندها تستطيع أن تخفض أسعار العقارات.

وختم كنعان بالقول إنه بعد عودة الكثير من المناطق إلى حضن الوطن، عاد الكثير من الأهالي إلى أماكن سكنهم وبالتالي خف الطلب على الإيجار، وبالتالي يوجد الآن هدوء في تصاعد الأسعار تمهيداً لانخفاض إيجار العقارات قريباً.

الحكومة تتبنى خطة جديدة لإصلاح القطاع العام.. والسفاف تتحدث عن رشاقة المؤسسات

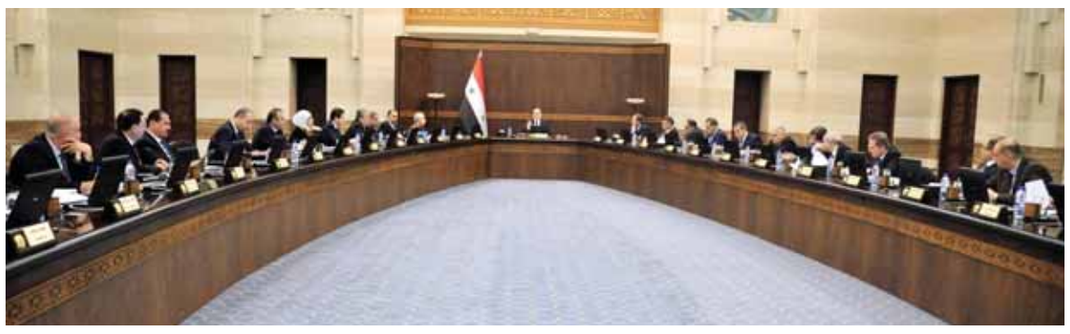

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس التقرير الأول الذي أصدرته اللجنة المشكلة للإصلاح الاقتصادي، والذي يتضمن مجموعة خطوات توجيهية لإصلاح القطاع العام الاقتصادي وفق إطار قانوني ينظم المؤسسات والمرافق العامة والطريقة التي تتعامل معها الدولة من ناحية الإدارة والخدمات التي تقدمها، إضافة إلى مناقشة معايير تصنيف المؤسسات العامة في القطاع الاقتصادي ومجموعة خيارات للتدخل في إصلاح هذه المؤسسات وفق المعايير الموضوعة.

وأشار رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني في تصريح صحفي له أن هناك ٢٣٠ شركة ومؤسسة سيعاد تصنيفها إما من خلال تطوير الأنظمة القانونية والإدارية و المالية أو خلال إعادة إخراجها بطريقة جديدة ، وسيتم وضع إطار زمني لذلك.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت مناقشة الورقة المرفوعة من وزارة التنمية الإدارية من قبل اللجنة المكلفة إعداد الخطوط التوجيهية العامة لإصلاح ملف مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة مواءمة التوجهات والعناوين الكبرى لهذه الورقة مع الخطوات التنفيذية للمشروع الوطني للإصلاح الإداري، خاصة فيما يتعلق بإعادة الهيكلية التنظيمية داخل المؤسسات.

وبينت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أن هذا يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة من رشاقة مؤسساتية تتلاءم مع المهام خصوصا من ناحية التكامل بين المهام، مشيرة إلى أنه سيتم وضع برنامج تنفيذي لوضع نموذج استرشادي عام لدراسة المخاطر والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه حيث ستتم معالجة كل قطاع وفقا لخصوصيته ومتطلبات عملية إعادة الإعمار.

وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس بين أن المجلس اطلع على الأعمال التي تجري لتجهيز المخططات التنظيمية، والتي تعتبر من الأولويات التي يركز عليها رئيس مجلس الوزراء في كل منطقة يتم تحريرها من الإرهاب، حيث تم اعتماد المخطط التنظيمي لحلب وتم إنهاء تطوير مناطق جورة الشياح والقصور والمنطقة الغربية في حمص، وهناك جهود تبذل لوضع مخطط لدير الزور على غرار حلب ويجري العمل على إعادة النظر في المخططات التنظيمية للغوطة وجوبر والقابون وبرزة والقصير وتدمر ودرعا، أما في داريا فقد تم الانتهاء من تطوير أربع مناطق طالها الإرهاب، وسيتم العمل على إعادة النظر بالمخططات التنظيمية لكافة المناطق التي يتم تحريرها من الإرهاب بما يحقق بعداً تنموياً حقيقياً لها، مشيرا إلى انه تقرر أيضا خلال الجلسة منح حوافز تشجيعية وميزات تفضيلية وإعفاءات لمن يؤمن الآليات اللازمة لهذه المشاريع وشكلت لجنة مختصة لذلك.

وفي تصريح صحفي عقب الجلسة بين وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أن المجلس وافق على تخصيص محافظة دمشق بمليار ليرة من الإيرادات المضافة إلى الرسوم الجمركية وفق المرسوم ٣٠ من عام ٢٠١١ وتخصيص القنيطرة بمبلغ ٥٠٠ مليون ليرة من هذه الإيرادات وذلك في إطار الاهتمام التنموي والخدمي بالمحافظتين وتتويجا لما تم إقراره خلال زيارة الوفد الحكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء للمحافظتين من مشاريع تنموية وخدمية تنعكس إيجابا على المواطنين.

وكلف المجلس وزيري الزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بالاطلاع على مناطق زراعة التفاح في المحافظات لتعويض المتضررين نتيجة الظروف الجوية في بداية الموسم والوقوف المباشر على تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتسويق كامل إنتاج التفاح للموسم الحالي.

وبهدف توطيد أواصر الصداقة وتعزيز التعاون بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية أبخازيا صدق المجلس مشروع قانون معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة في دمشق بتاريخ ٢٠١٨/٩/٤ بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية أبخازيا.

٣ أجهزة «سكنر» بـ ٩ملايين دولار منحة صينية للجمارك ونصيب «نصيب» واحد بعد سرقة السابق

عبد الهادي شباط

توقع مدير في الجمارك توريد ٣ أجهزة مسح «سكنر» خاصة بالعمل الجمركي مع بداية العام القادم (٢٠١٩) كمنحة صينية، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن قيمة هذه الأجهزة تقدر بنحو ٩ ملايين دولار، وأن أهميتها تكمن في النقص الحاصل فيها جراء أعمال التدمير والتخريب على العمل الجمركي والتي طالت العديد من أجهزة السكنر التي تختص بكشف المهربات عبر التصوير الشعاعي.

ولفت إلى إمكانية تخصيص معبر نصيب بواحد من هذه الأجهزة الثلاثة، نظراً لسرقة الجهاز السابق، وأن ذلك يعود لتقديرات الإدارة حيث يجري العمل على تأمين جهاز حالياً للمعبر نصيب مع إقلاعه بالعمل، منوهاً بأن المعلومات الأولية تفيد أن جهاز السكنر في نصيب تعرض للتفكيك والسرقة على شكل قطع، لعدم تتبع الجهاز عبر خدمة الأقمار الصناعية، لذلك عمد الإرهابيون لتفكيك الجهاز لمجموعة من القطع وسرقتها، وقد عثر على أحد الأجزاء للجهاز بالأراضي القريبة من منطقة نصيب الحدودية مع الأردن.

وبالتوسع في الحديث عن حجم الدمار الذي طال معبر نصيب والذي تعتزم الحكومة افتتاحه بعد عشرة أيام بعد أن تم توفير كل احتياجات العمل فيه حسب الجهات المعنية بالموضوع، بين المدير أن قيمة الأضرار الأولية التي تم تقديرها تصل لقرابة ٥ مليارات ليرة بما فيها تكلفة جهاز السكنر الذي تمت سرقته والذي تم تقدير تكلفته بنحو ١,٥ مليار ليرة، بينما طالت أعمال التدمير هناك تخريب نحو ٥ مجموعات كبيرة من مولدات الكهرباء إضافة لنحو ٣ مجموعات توليد صغيرة.

كما أكد المدير أنه تم اتخاذ كل الإجراءات وتوفير كل الخدمات المطلوبة للعمل في معبر نصيب عبر المراسلات مع مختلف الجهات العامة المعنية بهذه الخدمات منها المصرف التجاري السوري الذي أمن كل خدمات الصرافة، وعملت محافظة درعا على توفير كل البنى التحتية التي يحتاجها العمل في معبر نصيب خاصة الكهرباء والمياه، وتم العمل على توفير كل متطلبات الأتمتة والاتصالات الهاتفية، بينما عملت الضابطة الجمركية على تخصيص مفرزتين للعمل في معبر نصيب الحدودي تحت إشراف ضابطة درعا الجمركية.

واعتبر المدير أن هذه الإجراءات تمثل حلولاً لتشغيل المعبر بينما يتم العمل على خطة متكاملة لتأهيل المعبر ورفده بكل احتياجاته من الخدمات والبنى التحتية والتقانات المطلوبة للعمل الجمركي، وأنه بهذا الخصوص يتم العمل على تأهيل مبنى الأمانة الجمركية وصالة الهجرة حيث قدمت مؤسسة الإسكان كشفاً أولياً لتأهيلهم بقيمة ٦٥٠ مليون ليرة.

ولفت إلى أنه تتم دراسة معبر نصيب ضمن خطة الجمارك العامة لتطويره وتأهيله إلى جانب كل النقاط والمعابر الجمركية خاصة التي تعرضت للتدمير والتخريب خلال السنوات الماضية، وتحديث آليات العمل الجمركي وزيادة الاعتماد على التقانة والأتمتة لتطويق ظاهرة التهريب التي استفادت من ظروف الحرب على سورية خلال الفترة الماضية.

٣ مليارات ليرة إيرادات «الجيولوجيا» في ٦ أشهر

صالح حميدي

حققت المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية أكثر من ٣ مليارات ليرة إيرادات خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٨)، وذلك بحسب تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه).

وبلغ الإنفاق الجاري خلال تلك الفترة ٥٨٠ مليون ليرة بحسب تتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية والاستثمارية، في حين بلغ إنتاج المؤسسة ٦٤٣٨٦ طناً من المواد الرخامية الخام و١٣٢٤٧٠ طناً من الطف البركاني و١٦٠٢٩ طناً من الجص الخام و٤٣٠٥٦٠ طناً من الرمال الكوارتزية و٦٣٩٠ طناً من الحجر الرملي البلوك و٧٠١٧ طناً من الحجر الرملي المفصل و٣٦٤٠٣٢ طناً من الفوسفات و٧٨٥٥ متراً طولياً من القطع الرخامية ٢٤٧٥٧ متراً طولياً من الألواح الرخامية.

ونفذت من خطتها الاستثمارية نسبة ٩٠ بالمئة وتعمل على استكمال تنفيذ المشاريع بشكل جيد وفق الخطة بحسب التقرير.

وأشارت المؤسسة في تقريرها إلى عدد من المنشآت والمشاريع التابعة لها التي عادت إلى العمل، حيث دخل مشروع رمل القريتين للإنتاج منذ كانون الأول من العام ٢٠١٧ وانتج كمية ١٥٢٣٠٠ طن، وخلال شهر شباط الماضي دخلت ثلاثة مشاريع إلى الخدمة وبدأت العمل هي مشروع رخام أبو الفوارس في تدمر وأنتج كمية ١٠٢٢ طناً وبدأ تشغيل مشروع رخام قصر السكري في تدمر وأنتج كمية ١٠٧٦ طناً ومشروع ملح تدمر وأنتج كمية ١٤٠٠ طن.

وفي شهر أيلول ٢٠١٧ دخل مشروع طف بركاني في تل دكوة في ريف دمشق في الخدمة وأنتج كمية ٦٠ ألف طن، وفي شهر آب دخل مشروعان للخدمة وهي مقالع رخام البدروسية وأنتجت كمية ٥٨٤٢٥ طناً ومقالع رخام كسب وأنتجت كمية ١٣٦٩٧ طناً، وفي كانون الثاني الماضي باشر مشروع إسفلت كفرية في اللاذقية أعماله وأنتج كمية ١٩٠٠ طن وبدأت مقالع المشرفة أعمالها في تشرين الأول للعام ٢٠١٧ وأنتجت كمية ٢١٤٥٠ طناً وباشرت مقالع الثنايا العمل في شهر آذار من العام ٢٠١٦ وأنتجت كمية ٢٦٢٩٥٠ طناً وبدأت مقالع المنقورة في تشرين الأول من العام ٢٠١٧ وأنتجت ٦٠٩٧٥ طناً.

يذكر أن المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية طرحت خلال مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين في سورية والعالم ٢٠١٨ والذي عقد في قصر المؤتمرات ٢٦–٢٨ /٢٠١٨/٧ عدداً من المشاريع ابرزها مشروع استثمار الزيوليت ومشروع قطع ونشر البازلت لإنتاج الألواح البازلتية ومشروع صهر البازلت لإنتاج خيوط وقضبان وأنابيب البازلت ومشروع توليد الطاقة الكهربائية واستخلاص المشتقات النفطية من خامات السجيل الزيتي ومشروع إنتاج السيلكا من الرمال الكوارتزية ومشروع استثمار الرمال الكوارتزية والصخور الكلسية لإنتاج البلوك السيليسي الكلسي ومشروع إنتاج حراريات الدولوميت لتبطين أفران المعامل ومشروع استثمار وتطوير استخدامات الإسفلت لإنتاج البلاط الاسفلتي ومشروع استثمار وتطوير استخدامات الاسفلت لإنتاج المشتقات النفطية ومشروع إنتاج ألواح الجبسنبورد والمسحوق الجصي ومشروع إنتاج حراريات المغنيزيا ومشروع إنتاج الفلدسبار وعرضت المؤسسة مزايا كل مشروع وموقعه والجدوى الاقتصادية منه.

١٤٠٠ محطة محروقات في كل المحافظات منها فقط ٣٦ حكومية

السوريون ينفقون بنزيناً لسيارتهم يومياً بـ١,٢ مليار ل.س

علي محمود سليمان

أكد مدير الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) مصطفى حصوية لـ«الوطن» أن عدد محطات الوقود العاملة في سورية يبلغ قرابة ١٤٠٠ محطة في كافة المحافظات، موضحاً أن عدد محطات الوقود التابعة للقطاع العام هي ٣٦ محطة أي بما يعادل ٢,٥ بالمئة من إجمالي عدد المحطات، حيث عدد محطات القطاع الخاص يعادل ١٣٦٤ محطة.

ولفت إلى أنه اعتباراً من بداية الشهر العاشر سيتم زيادة مخصصات محطات الوقود من طلبات المازوت لتغطية الحاجة الزائدة للموسم الشتوي بقصد التدفئة حيث سيتم توزيع ٢٥٩ طلباً لمادة المازوت على المحطات يومياً أي بما يعادل ٥,٩٦ ملايين ليتر مازوت، أي إن مبيعات محطات الوقود اليومية من مادة المازوت تصل لحوالي ١,٠٧ مليار ليرة سورية، على أساس سعر ليتر المازوت ١٨٠ ليرة سورية.

فيما يتم توزيع ٢٣١ طلباً لمادة البنزين على محطات الوقود يومياً أي ما يعادل ٥,٣١ ملايين ليتر أي يباع يومياً في محطات الوقود بحوالي ١,١٩٥ مليار ليرة سورية على أساس سعر ليتر البنزين بـ٢٢٥ ليرة سورية، أي أن مبيعات محطات الوقود في سورية من المحروقات (مازوت وبنزين) يبلغ أكثر من ٢,٢٦٧ مليار ليرة سورية يومياً (٢,٣ مليار ليرة تقريباً).

وأشار حصوية إلى أن محطات الوقود التابعة لشركة محروقات تعتبر هي صمام الأمان لتأمين المحروقات كونها تزود بالمشتقات النفطية من المازوت والبنزين طالما أنها تبيع المادة بدون تحديد مخصصات يومية لها، بينما محطات القطاع الخاص يتم تحديد احتياجاتها اليومية عن طريق لجنة المحروقات في المحافظة، فهي التي تحددها بشكل يومي وفق الطلبات المرسلة إليها.

وأوضح حصوية أن هناك خطة لزيادة عدد محطات الوقود التابعة لشركة محروقات في كافة المحافظات، حيث تتضمن خطة العام القادم إنشاء خمس محطات في عدة محافظات منها ما قد بدأت المباشرة بها والبقية ستبدأ مع بداية العام القادم.

وأكد أن شركة محروقات بالإضافة لدورها في تزويد المحطات بمواد المحروقات فهي تقوم بالرقابة والتأكد من عدم التلاعب من قبل أصحاب المحطات من خلال التوقف عن تزويدها بالمواد، ولكن الجهة الرئيسية المسؤولة عن رقابة وضبط التلاعب في محطات الوقود فهي مديريات حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تحدد نوع المخالفة وعقوبتها وغرامتها، مع وجود تعاون دائم مع شركة محروقات وفرعها في المحافظات لضبط عملية البيع ومنع الغش والتلاعب والتهريب.

ونوه حصوية بأن عدد الطلبات لكل محافظة يتم وفق احتياجات كل محافظة، فهناك محافظات تخصص بـ ٢٨ طلباً يومياً ومحافظات بـ٥٠ طلباً يومياً بما يعادل ٢٢ ألف لتر للطلب الواحد، وذلك وفق ما تراه الشركة من حاجة المحافظات بحيث تغطي الاحتياجات دون نقصان مع استمرار عملية المراقبة والضبط ومنع التلاعب والتهريب.